

Distr.: General
6 October 2020
Arabic
Original: English/Spanish

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والسبعون

البند 60 من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 119/65 الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الخامسة والسبعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار. ويقدم التقرير لمحة عامة عن الأنشطة الرئيسية التي قامت بها الجهات المعنية خلال العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار. ويعرض التقرير كذلك الردود التي وردت من الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/75/150

081020 071020 20-13113 (A)



المحتويات

الصفحة

3	أولا - مقدمة
3	ثانيا - الإجراءات التي اتخذتها أجهزة الأمم المتحدة خلال العقد
3	ألف - الجمعية العامة
6	باء - مجلس الأمن
7	جيم - المجلس الاقتصادي والاجتماعي
7	دال - الأمين العام
8	ثالثا - الدعم المقدم من الدول الأعضاء للعقد
8	رابعا - الإجراءات التي اتخذتها الوكالات المتخصصة خلال العقد
8	خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

المرفقات

10	الأول - الردود الواردة من الدول الأعضاء
17	الثاني - الردود الواردة من هيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة

أولا - مقدمة

- 1 - في 10 كانون الأول/ديسمبر 2010، اتخذت الجمعية العامة القرار 119/65 المعنون "العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار"، ومما قرره فيه إعلان الفترة 2011-2020 عقداً دولياً ثالثاً للقضاء على الاستعمار، وأهابت بالدول الأعضاء تكثيف جهودها لمواصلة تنفيذ خطة العمل للعقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار (انظر A/56/61، المرفق). ودعت الجمعية الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات الحكومية وغير الحكومية إلى أن تقوم على نحو نشط بدعم تنفيذ خطة العمل خلال العقد الدولي الثالث والمشاركة في تنفيذها.
- 2 - وفي عام 2015، أي منتصف العقد الثالث، قدّم الأمين العام إلى الجمعية العامة تقريراً عن تنفيذ القرار 119/65 (انظر A/70/73 و A/70/73/Add.1).
- 3 - ويعرض هذا التقرير، المقدم عملاً بالقرار 119/65، معلومات عن الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار. ويتضمن مرفقه الأول الردود بشأن العقد الثالث التي وردت من الدول الأعضاء، بينما يتضمن مرفقه الثاني تلك التي وردت من هيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة.

ثانياً - الإجراءات التي اتخذتها أجهزة الأمم المتحدة خلال العقد

ألف - الجمعية العامة

- 4 - خلال العقد الثالث، نظرت الجمعية العامة سنوياً وبصورة مباشرة، في جلسات عامة أو في إطار اللجنة الرابعة، في عدد من المسائل المتصلة بإنهاء الاستعمار واتخذت قرارات ومقررات بشأنها. وقد نظرت الجمعية العامة، على وجه الخصوص، في البنود التالية:
 - (أ) تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛
 - (ب) مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)⁽¹⁾؛
 - (ج) المعلومات المرسلة بمقتضى المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي؛
 - (د) الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر في مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي؛
 - (هـ) تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛
 - (و) التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

(1) وفقاً للفقرة 4 (ب) من مرفق القرار 316/58 الذي اعتمدته الجمعية العامة في 1 تموز/يوليه 2004، يظل البند مدرجا في جدول الأعمال للنظر فيه لدى تقديم دولة من الدول الأعضاء إخطاراً بشأنه.

5 - ونظرت الجمعية العامة، خلال الفترة قيد الاستعراض، في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة المدرج تحت البند المعنون "تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة". ورصدت اللجنة الخاصة التطورات التي شهدتها جميع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وقدمت إلى الجمعية العامة تقارير عنها، وأصدرت توصيات بشأن كل إقليم - أنغويلا، وبرمودا، وبينترن، وبولينيزيا الفرنسية (منذ 2013)⁽²⁾، وتوكيلاو، وجبل طارق، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فرجن البريطانية، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وجزر فوكلاند (مالفيناس)⁽³⁾، وجزر كايمان، وساموا الأمريكية، وسانت هيلانة، والصحراء الغربية، وغوام، وكاليدونيا الجديدة، ومونتسيرات - وبشأن مسألة نشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار.

6 - وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، واصلت الجمعية العامة إصدار التوجيهات إلى اللجنة الخاصة بشأن الولاية الموكولة إليها⁽⁴⁾. وطلبت الجمعية العامة، في قرارها 113/74، إلى اللجنة الخاصة مواصلة السعي إلى إيجاد سبل مناسبة لتنفيذ الإعلان فوراً وبشكل كامل والقيام بالأعمال التي وافقت عليها الجمعية العامة فيما يتعلق بالعقدين الدوليين الثاني والثالث في جميع الأقاليم التي لم تمارس بعد حقها في تقرير المصير، بما فيه الاستقلال.

7 - وتعيد الجمعية العامة التأكيد منذ عام 2015 أن بعثات الأمم المتحدة الزائرة التي توفد إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي هي، حسب الاقتضاء، وسيلة فعالة للتحقق من وضع شعوب الأقاليم، عملاً بأحكام قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بأقاليم محددة، ولذلك طلبت إلى اللجنة الخاصة أن توفد بعثة زائرة واحدة على الأقل كل سنة⁽⁵⁾.

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

8 - ظلت اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، بوصفها الجهاز المكلف في الجمعية العامة برسم السياسات المتعلقة بإنهاء الاستعمار، في طليعة جهود الأمم المتحدة لتنفيذ خطة العمل العقد. ويمكن الاطلاع على المعلومات عن أنشطة هذه اللجنة في التقارير السنوية التي تُقدمها إلى الجمعية العامة⁽⁶⁾. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت اللجنة تضم 29 عضواً؛ ويتألف مكتبها، اعتباراً من عام 2014، من رئيس وثلاثة نواب للرئيس ومقرّر.

9 - وقررت اللجنة الخاصة، عملاً بقرارها المؤرخ 23 حزيران/يونيه 2015 (انظر A/70/23، الفقرة 124)، أن تنتظر في الأقاليم، اعتباراً من عام 2016، بموجب قرارات منفردة بدلاً من قرار كلي (جامع)، وذلك حرصاً على تكريس الوقت الكافي لكل إقليم.

(2) في الدورة السابعة والستين، قررت الجمعية العامة جملة أمور بموجب قرارها 265/67 منها إقرارها بأن بولينيزيا الفرنسية لا تزال إقليماً غير متمتع بالحكم الذاتي بالمعنى الوارد في ميثاق الأمم المتحدة.

(3) هناك نزاع بين حكومتَي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بشأن السيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس) (انظر ST/CS/SER.A/42).

(4) انظر الفقرة 7 من القرارات 91/66 و 134/67 و 97/68 و 107/69؛ والفقرة 8 من القرارات 231/70 و 122/71 و 111/72 و 123/73 و 113/74.

(5) انظر الفقرة 10 من القرارات 231/70 و 122/71 و 111/72 و 123/73 و 113/74.

(6) A/66/23 و A/67/23 و A/68/23 و A/69/23 و A/70/23 و A/71/23 و A/72/23 و A/73/23 و A/74/23.

10 - وفي شباط/فبراير 2020، أقرت اللجنة الخاصة، بناء على اقتراحات مكتبها، برنامج عملها وجدولها الزمني المؤقتين بصيغتهما الجديدة. وقد عدل برنامج العمل والجدول الزمني المؤقتان لمراعاة الشواغل التي أعرب عنها ممثلو الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وبسطة اللجنة الممارسة المعمول بها بحيث يُرجأ النظر في مشاريع القرارات إلى ما بعد مناقشة اللجنة بنود جدول الأعمال المتصلة بمشاريع القرارات، وذلك لتمكينها من أن تأخذ في الاعتبار المعلومات المقدمة من المشاركين قبل أن تعتمد المقترحات والتوصيات ذات الصلة.

11 - وأجرت اللجنة الخاصة، كما طلبت إليها الجمعية العامة، استعراضات دورية للحالة في كل إقليم، مع تحليل التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان. واستند هذا التحليل إلى المعلومات المقدمة من الدول القائمة بالإدارة عملاً بأحكام المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة وإلى ورقات العمل السنوية التي أعدتها الأمانة العامة والمعلومات المقدمة من ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ومقدمي الالتماسات بالسماع إليهم في جلسات الاستماع والحلقات الدراسية الإقليمية التي نظمتها اللجنة. وعلى أساس هذا التحليل، صاغت اللجنة توصيات موجهة إلى الجمعية العامة.

12 - وقامت اللجنة الخاصة كل سنة، استناداً إلى التقارير المعدة من قبل مقررها، باتخاذ قرار مواصلة النظر في مسألة بورتوريكو، وبالاستماع إلى من طلبوا إلقاء بيانات أمامها في هذا الشأن، وباعتماد قرارات بشأن هذه المسألة⁽⁷⁾.

13 - ووفقاً لخطة العمل، عقدت اللجنة الخاصة حلقات دراسية إقليمية في منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ بالتناوب. وشارك في هذه الحلقات الدراسية ممثلو الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والدول القائمة بالإدارة ودول أعضاء ومنظمات إقليمية ووكالات متخصصة ومنظمات غير حكومية وخبراء. وبلغ عدد الحلقات الدراسية الإقليمية المعقودة خلال الفترة المشمولة بالتقرير تسع حلقات، وكانت على النحو التالي: سانت فنسنت وجزر غرينادين (2011 و 2017)، إكوادور (2012 و 2013)، فيجي (2014)، نيكاراغوا (2015 و 2016)، غرينادا (2018 و 2019). وأجّلت الحلقة الدراسية لعام 2020، التي كان من المقرر عقدها في الفترة من 5 إلى 7 أيار/مايو 2020 في بالي بإندونيسيا، بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وشكّلت الحلقات الدراسية الإقليمية وسيلة فعالة لمناقشة المسائل التي تهم الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، حيث أتاحت الفرصة لهذه الأقاليم لتطرح وجهات نظرها وتوصياتها على اللجنة. وشكّلت الحلقات الدراسية أيضاً وسيلة للتواصل بين الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، والخبراء، وعناصر المجتمع المدني، والدول الأعضاء، وأطراف معنية أخرى، مما ساعد اللجنة على إنجاز تحليل وتقييم واقعيين للحالة في الأقاليم، على أساس كل إقليم على حدة، وللطرق التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل أن يعززا برامج تقديم المساعدة إلى الأقاليم.

14 - وعملاً بخطة العمل، واصلت اللجنة الخاصة التماس التعاون التام من الدول القائمة بالإدارة فيما يتعلق بإيفاد بعثات زائرة إلى الأقاليم. وخلال الفترة قيد الاستعراض، أوفدت اللجنة ثلاث بعثات زائرة: حيث أوفدت بعثتان إلى كاليدونيا الجديدة، إحداها في عام 2014 (انظر A/AC.109/2014/20/Rev.1)

(7) انظر: A/66/23، الفقرات 20-25؛ A/67/23، الفقرات 17-22؛ A/68/23، الفقرات 17-26؛ A/69/23، الفقرات 17-25؛ A/70/23، الفقرات 15-22؛ A/71/23، الفقرات 19-32؛ A/72/23، الفقرات 25-35؛ A/73/23، الفقرات 22-31؛ A/74/23، الفقرات 22-30.

والأخرى في عام 2018 (انظر A/AC.109/2018/20)، وأوفدت كلتاها لمساعدة الإقليم في الفترة السابقة للاستفتاء على تقرير المصير الذي أجري في تشرين الثاني/نوفمبر 2018، وكلتاها كانتا بالتعاون مع فرنسا بوصفها الدولة القائمة بالإدارة في كاليدونيا الجديدة؛ وأوفدت بعثة واحدة إلى مونتسيرات في عام 2019 (انظر A/AC.109/2020/20)، بالتعاون مع المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

15 - وامتنالا لأحكام قرارات الجمعية العامة وأهداف العقد، واصل وفد نيوزيلندا المشاركة في أعمال اللجنة الخاصة بشأن توكيلاو خلال الجلسات العامة المعقودة في المقر والحلقات الدراسية الإقليمية للجنة. وشارك وفد فرنسا في أعمال اللجنة أثناء نظرها في مسألة كاليدونيا الجديدة. وفي حين لم يشارك وفد المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ووفد الولايات المتحدة الأمريكية رسمياً في اجتماعات اللجنة في السنوات الأخيرة، حضر ممثلوهما بعض الحلقات الدراسية الإقليمية للجنة.

16 - واستمرت الاتصالات غير الرسمية من أجل تقصي سبل لتعزيز التعاون بين اللجنة الخاصة والدول القائمة بالإدارة. وعقد مكتب اللجنة منذ عام 2013 مشاورات غير رسمية مع الدول القائمة بالإدارة من أجل تنشيط التعاون والشراقات معها.

17 - وأجريت مشاورات غير رسمية مع ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والجهات الأخرى المعنية بهذه الأقاليم خلال الفترة قيد الاستعراض. وعقد المكتب كذلك، منذ عام 2015، اجتماعات منتظمة مع الأمين العام، عملاً بقرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع⁽⁸⁾.

باء - مجلس الأمن

18 - خلال الفترة قيد الاستعراض، واصل مجلس الأمن النظر في تقارير الأمين العام واتخذ قرارات بشأن الحالة المتعلقة بالصحراء الغربية. وواصل المبعوثون والممثلون الخاصون للأمين العام التشاور مع الطرفين بشأن سبل معالجة الحالة. وفي عامي 2011 و 2012، واصل المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية، كريستوفر روس، عقد محادثات غير رسمية بين الطرفين، أي المغرب والجهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) (انظر S/2011/249 و S/2012/197). وفي عهد أقرب من ذلك، وتحديدًا في 5 و 6 كانون الأول/ديسمبر 2018 وفي 21 و 22 آذار/مارس 2019، عقد المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية، هورست كوهلر، اجتماعي مائدة مستديرة جمعا بين المغرب وجبهة البوليساريو والجزائر وموريتانيا في سويسرا (انظر S/2019/282 و S/2019/787)، وكانا أول لقاءين يعقدان وجها لوجه في سياق العملية السياسية منذ عام 2012. وفي 30 تشرين الأول/أكتوبر 2019، اتخذ مجلس الأمن القرار 2494 (2019) الذي قرر فيه تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2020، ورحب بالزخم الجديد الذي ولّده اجتماعا المائدة المستديرة، وأهاب بالطرفين استئناف المفاوضات برعاية الأمين العام دون شروط مسبقة وبحسن نية، مع أخذ الجهود المبذولة منذ عام 2006 والتطورات اللاحقة لها في الحسبان، وذلك بهدف التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين، يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره.

(8) انظر الفقرة 14 من القرار 107/69؛ والفقرة 17 من القرارين 231/70 و 122/71؛ والفقرة 18 من القرارات 111/72 و 123/73 و 113/74.

جيم - المجلس الاقتصادي والاجتماعي

19 - نظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي سنويا في مسألة تنفيذ الوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى للإعلان. ونظر المجلس أيضا في تقارير رئيس المجلس عن المساعدة المقدمة من هذه الهيئات إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، واتخذ قرارات طلب فيها إلى الوكالات المتخصصة أن تدرس وتستعرض الظروف السائدة في كل إقليم، كي تتخذ التدابير المناسبة للتعجيل بوتيرة التقدم المحرز في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي للأقاليم. وحث في قراراته أيضا الوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي لم تقدم بعد مساعدة إلى الأقاليم على القيام بذلك في أسرع وقت ممكن. وشارك إما رئيس اللجنة الخاصة أو عضو من مكتبها في جلسات المجلس السنوية للنظر في البند المتصل بهذه المسألة.

دال - الأمين العام

20 - واصل الأمين العام خلال الفترة قيد الاستعراض عرض بذل مساعيه الحميدة. وواصلت الأمانة العامة أيضا تقديم الخدمات الفنية والتقنية والإدارية والإعلامية إلى اللجنة الخاصة في سياق اضطلاعها بولايتها.

21 - ونظراً لما لنشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار من أهمية في خدمة أهداف خطة العمل، واصلت إدارة التواصل العالمي، المعروفة سابقاً باسم إدارة شؤون الإعلام، نشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار عبر جميع وسائط الإعلام المتاحة، والتعريف بأعمال الأمم المتحدة في هذا المجال. وخلال العقد الماضي، أُتيحت إمكانية المشاهدة، عند الرغبة في ذلك، لما مجموعه 257 فيديو عن مسألة إنهاء الاستعمار على الموقع الشبكي لقناة الأمم المتحدة التلفزيونية على الإنترنت، مما أتاح للجُمهور في العالم إمكانية الاطلاع على وقائع اجتماعات الأمم المتحدة ومناسباتها المتصلة بإنهاء الاستعمار.

22 - وفي عام 2011، أنشأت إدارة شؤون الإعلام وأطلقت موقعاً شبكياً مخصصاً لأسبوع التضامن مع شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ويتواصل تعهد هذا الموقع وتحديثه باللغات الرسمية الست. وفي العام نفسه، قامت الإدارة أيضا بإعادة تصميم موقع شبكي رئيسي عن الأمم المتحدة وإنهاء الاستعمار، ثم أطلقته. وفي الفترة من عام 2011 إلى حزيران/يونيه 2019، واصلت تلك الإدارة، التي أصبح اسمها إدارة التواصل العالمي في كانون الثاني/يناير 2019، تعهد وتحديث ذلك الموقع باللغات الرسمية الست بإضافة محتوى جديد، مثقبةً الدعم الفني من إدارة الشؤون السياسية ثم من الإدارة التي خلفتها وهي إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام. واجتذب الموقع عدداً متزايداً من الزوار، حيث بلغ مجموع عدد المطالعات لصفحاته 2,7 مليون مطالعة خلال تلك الفترة.

23 - وفي حزيران/يونيه 2019، قامت إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، بعد أن أصبحت مسؤولةً مسؤوليةً كاملة عن محتوى الموقع الشبكي وإدارته التقنية، بتجديد الموقع ومحتواه باللغات الرسمية الست. ومنذ إطلاق الموقع الشبكي المحسّن، بلغ متوسط المطالعات لصفحاته 4 700 مطالعة في الأسبوع.

24 - وفي عام 2012، عملت إدارة شؤون الإعلام مع إدارة الشؤون السياسية على تصميم هوية مميزة من الناحية البصرية تُستخدم في ملصق وبطاقة بريدية ومنتجات إلكترونية احتفالاً بالعقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار. وفي عام 2016، قامت إدارة شؤون الإعلام، بالتعاون مع إدارة الشؤون السياسية،

بتحديث المنشور المعنون "ما تستطيع الأمم المتحدة أن تقوم به لمساعدة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي". وأُتيح هذا المنشور باللغات الرسمية الست بالصيغتين الإلكترونية والمطبوعة.

25 - وفي أيار/مايو 2020، أصدرت الأمانة العامة منشوراً جديداً بعنوان "عشرة أسئلة يتكرر طرحها بشأن الأمم المتحدة وإنهاء الاستعمار"، وذلك لإتاحة معلومات مفيدة عن عملية إنهاء الاستعمار والعمل الذي تقوم به الأمم المتحدة في هذا الصدد.

26 - وتوافي إدارة التواصل العالمي للجنة الخاصة سنوياً ببيان مفصل للأنشطة المنجزة في مجال نشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار، بما في ذلك الخدمات المقدمة إلى وسائط الإعلام والأوساط الأكاديمية ودوائر المكتبات وقناة الأمم المتحدة التلفزيونية وخدمات الزوار في نيويورك وجنيف وفيينا ونيروبي ومنشورات الأمم المتحدة، وتقوم اللجنة الخاصة بدورها بموافاة الجمعية العامة بتقارير في هذا المجال.

ثالثاً - الدعم المقدم من الدول الأعضاء للعقد

27 - إضافة إلى أعضاء اللجنة الخاصة التسعة والعشرين، شارك عدد من الدول الأعضاء في عمل اللجنة إما بصفة الدولة القائمة بالإدارة أو بصفة مراقب، وحضرت اجتماعاتها وحلقاتها الدراسية الإقليمية. وتساعد هذا المنحى مع مرور الوقت، ولا سيما مع اقتراب نهاية العقد.

28 - وخلال الفترة قيد الاستعراض، قدمت 24 دولة عضواً معلومات عن المنح الدراسية المقدمة إلى طلاب من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ويمكن الاطلاع على هذه المعلومات في التقارير السنوية للأمين العام عن هذا الموضوع⁽⁹⁾.

رابعاً - الإجراءات التي اتخذتها الوكالات المتخصصة خلال العقد

29 - دأبت الجمعية العامة واللجنة الخاصة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي على النظر سنوياً في مسألة تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة للإعلان. ويصدر رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقريراً سنوياً عن الأنشطة المنجزة في هذا الصدد بناء على الردود الواردة من هذه الهيئات. ويرد في المرفق الثاني لهذا التقرير أحدث المعلومات عما قامت به هذه الهيئات من أنشطة فيما يتعلق بالعقد الثالث.

خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

30 - نهاية العقد الثالث فرصة هامة لتقييم التقدم المحرز في مهمة القضاء على الاستعمار التي تظل واحدة من أولويات الأمم المتحدة. والمضي في خطة إنهاء الاستعمار، تمشيا مع مبادئ الميثاق وقرارات الأمم المتحدة المتصلة بهذا الأمر، يتطلب أن تتخبط فيه، على نحو استباقي ومتواصل، جميع الأطراف المعنية: الدول القائمة بالإدارة؛ وشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي؛ والأطراف المعنية الأخرى. وخلال العقد الثالث، وسعيًا للبناء على الدلائل المشجعة التي دلت على تنشيط عمل اللجنة الخاصة والتي

(9) A/66/68 و A/66/68/Add.1؛ A/67/74؛ A/68/66 و A/68/66/Add.1؛ A/69/67؛ A/70/66 و A/70/66/Add.1؛

A/71/70؛ A/72/66/Rev.1 و A/72/66/Add.1؛ A/73/73؛ A/74/65 و A/74/65/Add.1.

لوحظت في النصف الأول من العقد، واصلت اللجنة تكثيف جهودها لتنفيذ الإعلان وجميع القرارات المتصلة بذلك على أساس كل حالة على حدة. وأحييت اللجنة إحدى أدواتها المفيدة، وهي إفاد بعثات زائرة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، حسب الاقتضاء، ووفقا لقرارات الأمم المتحدة المعنية المتعلقة بالأقاليم محددة. وحرصت اللجنة كذلك على إيلاء الاهتمام الواجب لكل إقليم ومراعاة رأيه في عملياتها لاتخاذ القرارات.

31 - وبالنسبة لجزر فوكلاند (مالفيناس) وجبل طارق، واصلت اللجنة الخاصة والجمعية العامة دعوة الحكومات المعنية إلى استئناف المفاوضات بشأن القضايا ذات الصلة، بما فيها تلك المتعلقة بالسيادة.

32 - وفيما يتعلق بالصحراء الغربية، لا تزال المسألة محلّ نظر الجمعية العامة ومجلس الأمن، وكذلك الأمين العام في سياق مساعيه الحميدة.

33 - والوفاء بالواجب الجماعي، وهو تمكين شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي من ممارسة حقها في تقرير المصير وفقا لظروفها الخاصة، يتطلب المزيد من الإحكام لعمليات إجراء الحوارات العملية المنحى وتحديد خطوات محددة من الممكن تنفيذها حتى يتولد زخم أكبر يصبّ في تنفيذ ولاية إنهاء الاستعمار. وقد تواصلت اللجنة الخاصة تقصّي إمكانية مواصلة تعزيز عمليات التشاور غير الرسمي الجارية مع الدول القائمة بالإدارة بهدف تعزيز التعاون وتهيئة الظروف اللازمة للاستئناف التام للتعاون الرسمي مع اللجنة.

34 - وتُشجّع الوكالات المتخصصة ومنظمات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى على تكثيف انخراطها في عمل اللجنة الخاصة باعتبار ذلك عنصرا هاما في تنفيذ الإعلان وخطة التنمية المستدامة، بطرق منها المشاركة على نحو أكثر انتظاما في الحلقات الدراسية الإقليمية بشأن إنهاء الاستعمار. وإضافة إلى ذلك، تُذكّر الوكالات المتخصصة ومنظمات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى بأن من المطلوب منها أيضا، عملا بأحكام قرارات الجمعية العامة المعنية، أن تقدم تقارير دورية إلى الأمين العام عن تنفيذ هذه القرارات.

35 - وستواصل الأمانة العامة مساعدة المجتمع الدولي في أداء عمله بروح خلاقة متجددة الحيوية، وفقا للمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، حتى يُحرز تقدم ملموس في تنفيذ خطة إنهاء الاستعمار.

المرفق الأول

الردود الواردة من الدول الأعضاء

الأرجنتين

[الأصل: بالإسبانية]

[8 أيار/مايو 2020]

تؤكد جمهورية الأرجنتين مجددا دعمها لعملية إنهاء الاستعمار التي تضطلع بها الأمم المتحدة من خلال أجهزتها المختصة، طبقا لأحكام ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة 1514 (د-15).

وعملية إنهاء الاستعمار هي من أهم نجاحات الأمم المتحدة، وقد شاركت الأرجنتين على نحو فاعل في عمل الجمعية العامة في هذا المجال من خلال لجنة الأمم المتحدة للمسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) ولجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وشاركت الأرجنتين أيضا في الحلقات الدراسية الإقليمية التي عقدت في إطار خطة العمل الحالية. والأرجنتين، بوصفها طرفا في النزاع على السيادة على جزر مالفيناس، تشارك منذ عام 2014 في الاجتماعات غير الرسمية التي يعقدها مكتب تلك اللجنة الخاصة كل سنة لتقصي سبل للدفع بعملية إنهاء الاستعمار والامتنال لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة بذلك. وقدم المتولون المختلفون لمنصب وزير خارجية البلد العرض السنوي المطلوب أمام اللجنة كل سنة باستثناء عام 2012 لأنه في هذه السنة تولّى رئيس الأرجنتين آنذاك تقديم هذا العرض، وكان بذلك أو رئيس دولة يخاطب اللجنة الخاصة. كما أعرب رؤساء البلد مرارا في البيانات التي أدلوا بها خلال جلسات المناقشة العامة التي أجرتها الجمعية العامة عن إرادة حكومة الأرجنتين في التوصل إلى حل سلمي وعادل ودائم للنزاع على السيادة.

وفي نهاية العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، لا تزال هناك 17 حالة استعمارية. وللمضي في عملية إنهاء الاستعمار، يتعين على اللجنة الخاصة أن تواصل برنامج عملها البناء وأن تتبع نهجا يتناول كل حالة على حدة وتراعى فيه الخصوصيات السياسية والقانونية لكل حالة ويكون متسقاً مع المقاصد والمبادئ المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة 1514 (د-15)، على النحو المشار إليه في قرار الجمعية العامة 1654 (د-16) الذي أنشئت اللجنة الخاصة بموجبه.

ومن الحالات التي لا تزال مدرجة على جدول أعمال إنهاء الاستعمار مسألة جزر مالفيناس التي توليها الأرجنتين أهمية بالغة بسبب استمرار المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في احتلالها غير المشروع لجزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. وطوال العقد الدولي الثالث، اعتمدت اللجنة الخاصة سنوياً، بتوافق الآراء، قرارات قرّرت فيها ما يلي: (أ) اعتبار مسألة جزر مالفيناس حالة استعمارية "خاصة وفريدة"؛ (ب) التسليم بوجود نزاع سيادي بين الأرجنتين والمملكة المتحدة؛ (ج) دعوة حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة إلى استئناف المفاوضات من أجل التوصل بأسرع وقت ممكن إلى حل سلمي وعادل ودائم للنزاع وفقا لأحكام القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة بشأن هذه المسألة؛ (د) الإعراب مجددا عن تأييدها المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام لمساعدة الطرفين على الامتنال لما هو مطلوب منهما في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

وخلال العقد الدولي الثالث، طلبت الأرجنتين إلى الأمين العام أن يضاعف جهوده لمساعدة الطرفين على إيجاد حل سلمي للنزاع في أقرب وقت ممكن في إطار مهمة المساعي الحميدة التي عهدت بها إليه الجمعية العامة. وقد ذُكر بوجاهة هذه المهمة وأهميتها على أعلى المستويات، وذلك في مؤتمرات قمة جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومؤتمرات القمة الأيبيرية الأمريكية، وفي بيانات مختلفة للسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي واتحاد أمم أمريكا الجنوبية.

وخلال العقد الدولي الثالث، نظرت هيئات دولية ومحافل إقليمية وأقليمية عديدة في مسألة جزر ماليفيناس. وأيدت مؤتمرات القمة لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، ورابطة تكامل أمريكا اللاتينية، ومؤتمر القمة المشترك بين أفريقيا وأمريكا الجنوبية، ومنظمة أمريكا اللاتينية لشؤون الطاقة، حقوق جمهورية الأرجنتين المشروعة في السيادة على جزر ماليفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. وأعربت محافل شتى، مثل منظمة الدول الأمريكية، ومؤتمرات القمة الأيبيرية الأمريكية، ومؤتمر قمة البلدان العربية وبلدان أمريكا الجنوبية، ومجموعة الـ 77 والصين، ومنطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي، والجماعة الكاريبية، عن تأييدها لاستئناف المفاوضات الثنائية من أجل إيجاد حل سلمي للنزاع على السيادة. كما أن مجموعة الـ 77 والصين ومؤتمرات القمة الأيبيرية الأمريكية أعادت التأكيد على مبدأ السلامة الإقليمية المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة 1514 (د-15)، وحثت هي والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومؤتمر قمة البلدان العربية وبلدان أمريكا الجنوبية، المملكة المتحدة على الوفاء بما نُصّ عليه في قرار الجمعية العامة 49/31، والتوقف عن اتخاذ إجراءات أحادية الجانب في الوقت الذي تمر فيه الجزر بالعملية التي أوصت بها الأمم المتحدة.

ولكن رغم ما نصّ عليه المجتمع الدولي نصّاً مكرّساً وأعربت عنه مراراً هذه المناشدات المختلفة، ورغم بقاء الأرجنتين على استعداد للتفاوض، ترفض المملكة المتحدة استئناف المفاوضات الثنائية، وتقوم مراراً بتصرفات أحادية الجانب تتعارض مع القانون الدولي، وتدّعي أعمال حق السكان البريطانيين في تقرير مصيرهم، علماً أنهم وُطنوا عنوة في الجزر.

وإنهاء الاستعمار والحق في تقرير المصير أمران مختلفان. فالحق في تقرير المصير هو إحدى آليات تنفيذ عمليات إنهاء الاستعمار. وقرار الجمعية العامة 1514 (د-15) يرفع من شأن مبدأ آخر وهو الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية للدول. ولهذا المبدأ الغلبة في مسألة جزر ماليفيناس، لأن السلامة الإقليمية للأرجنتين في خطر، ولأنه لا يوجد شعب، بالمعنى القانوني الدولي، ينطبق عليه حق تقرير المصير في هذه المسألة. ويتجسّد هذا الفهم للحالة في 10 قرارات للجمعية العامة وهي (2065 (د-20)، و 3160 (د-28)، و 49/31، و 9/37، و 12/38، و 6/39، و 21/40، و 40/41، و 19/42، و 25/43)، وفي جميع القرارات التي اتخذتها اللجنة الخاصة حتى حينه، والتي عُدت فيها مسألة جزر ماليفيناس حالة استعمارية خاصة وفريدة. وما يجعل من هذه الحالة حالة خاصة هو استيلاء المملكة المتحدة على الجزر بالقوة في عام 1833، وطردها السكان الأرجنتينيون والسلطات الأرجنتينية الذين كانوا يقيمون هناك بصورة علنية وسلمية، ومنعهم من العودة وتوطين رعاياها محلّهم. ورفضت الجمعية العامة في عام 1985 رفضاً صريحاً وبأغلبية كبيرة محاولتين بريطانيتين لإدراج مبدأ الحق في تقرير المصير في مشروع القرار المتعلق بمسألة جزر ماليفيناس. والتزام الأرجنتين بالدفاع، على أعلى مستوى مؤسسي، عن مصالح سكان جزر ماليفيناس ونمط عيشهم مكرّس في الدستور الأرجنتيني. وتُتاح لسكان جزر ماليفيناس إمكانية

الحصول على خدمات نظامي الصحة العامة والتعليم في الأرجنتين مجاناً وعلى قدم المساواة مع بقية سكان الأرجنتين. لكن احترام مصالح السكان البريطانيين في جزر مالفيناس لا يخول افتراض أن لهم الحق في تقرير المصير.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن محكمة العدل الدولية أشارت في فتاها الأخيرة بشأن فصل أرخبيل شاغوس عن موريشيوس إلى أن الجمعية العامة هي الجهة المخول لها أن تبت في طرائق إنهاء استعمار الإقليم وأن تُشرف عليها. وشددت المحكمة أيضاً على الطابع الملزم للمبادئ المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة 1514 (د-15) الذي يشكل حجر الزاوية في إنهاء الاستعمار، وأشارت كذلك إلى أن الحق في تقرير المصير لا ينطبق على السكان الذين ليسوا بمثابة "شعب" مخول له هذا الحق.

وبمقتضى القانون الدولي، يجب على المملكة المتحدة أن تلي مناداة المجتمع الدولي لها بأن تستأنف فوراً المفاوضات مع الأرجنتين بشأن السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها من أجل التوصل إلى حل عادل ونهائي للنزاع.

وتؤكد الأرجنتين من جديد استعدادها التام لاستئناف هذه المفاوضات، وتنتظر من المملكة المتحدة الأمر نفسه. وفي هذا السياق، تبدي الأرجنتين مرة أخرى استعدادها للتعاون مع المملكة المتحدة، في ظل الضمانات القانونية الواجبة، بشأن المسائل العلمية الناشئة عن الأحوال الفعلية في جنوب المحيط الأطلسي. غير أن استمرار المملكة المتحدة في القيام بأنشطة أحادية الجانب في المنطقة المتنازع عليها، بما يتعارض مع قرار الجمعية العامة 49/31، هو أمر يدعو إلى القلق لأن الأنشطة من هذا القبيل بالتحديد هي التي حالت دون استمرار التعاون الثنائي بشأن تلك المسائل. كما أن تزايد الوجود العسكري في جنوب المحيط الأطلسي ينفي السعي إلى إيجاد حل سلمي للنزاع على السيادة، إضافة إلى أنه يتعارض مع قرار الجمعية العامة 11/41. ويتجاوز هذا الوجود بكثير ما يقتضيه "التمركز الدفاعي" حسب ما يُزعم: إذ هو يمكن المملكة المتحدة من البقاء ممسكة بقبضة عسكرية حديدية على منطقة استراتيجية في جنوب المحيط الأطلسي. وفيما يتعلق بالصيد، ورغم أن اللجنة الفرعية العلمية التابعة للجنة مصائد أسماك جنوب المحيط الأطلسي استأنفت نشاطها في عام 2018، تواصل المملكة المتحدة اعتماد تدابير أحادية الجانب فيما يتعلق بتراخيص الصيد. وفيما يتعلق بالمواد الهيدروكربونية، انتهكت المملكة المتحدة الإعلان المشترك لعام 1995 بشأن التعاون في الأنشطة البحرية في منطقة جنوب غرب المحيط الأطلسي بقيامها بأعمال أحادية الجانب، مما دفع الأرجنتين إلى أن تعلن في عام 2007 بطلان هذا الإعلان. وأي نشاط استكشافي أو استغلالي في الجرف القاري الأرجنتيني لم تأذن به الأرجنتين هو نشاط غير قانوني، وتؤكد حكومة الأرجنتين مجدداً حقها في اتخاذ إجراءات قانونية تجاه هذه الأنشطة الأحادية الجانب، وفقاً للقانون الدولي العام والتشريعات الوطنية.

وفي نهاية العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، يجب على المجتمع الدولي أن يستمر في تزويد اللجنة الخاصة بالأدوات والولايات اللازمة لوضع حد لهذه الآفة التي يستعصي تقبل استمرارها ونحن في القرن الحادي والعشرين. ومن التحديات الماثلة في هذا الصدد مسألة جزر مالفيناس.

وتأمل الأرجنتين أن تستجيب المملكة المتحدة للنداءات الموجهة لها بموجب ولاية المساعي الحميدة المنوطة بالأمن العام، وأن تفي بالتزامها بإيجاد حل سلمي لهذا النزاع وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وتزامناً مع نهاية العقد الدولي الثالث لإنهاء الاستعمار، لا بد من التذكير بأن الأمم المتحدة تعتبر استمرار حالات الاستعمار، بجميع أشكاله ومظاهره، جريمة تنتهك ميثاق

الأمم المتحدة وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ومبادئ القانون الدولي، على نحو ما نصت عليه الجمعية العامة في القرار 2621 (د-25). ومن واجبنا إنهاؤها.

أستراليا

[الأصل: بالإنكليزية]

[8 أيار/مايو 2020]

توكيلاو

نظرا لوضع توكيلاو كإقليم غير متمتع بالحكم الذاتي، تتخبط أستراليا في هذا الإقليم بشكل يمتزج بين ما هو مباشر وغير مباشر، بما في ذلك من خلال نيوزيلندا. وتساهم أستراليا حالياً بمبلغ 400 000 دولار أسترالي موجّه للمساعدة الإنمائية المقدمة على الصعيد الثنائي في توكيلاو، في إطار السنة المالية 2020/2019. وتتسق هذه المساعدة مع الالتزام المشترك من أجل التنمية المبرم بين نيوزيلندا وتوكيلاو، وخطة توكيلاو الاستراتيجية الوطنية (2016-2020) التي تكفل أن يتمحور انخراط أستراليا في توكيلاو حول الأولويات الإنمائية المحلية. والتمويل الذي تمنحه أستراليا على الصعيد الثنائي يُقدّم حالياً من خلال ترتيب مَفُوض للتعاون مبرم مع وزارة الخارجية والتجارة في نيوزيلندا. وتتمحور التمويل الممنوح حول تحسين نتائج التعلم في مرحلة الطفولة المبكرة ودعم الثقافة واللغة من خلال تزويد المدارس بموارد للتعلم بلغة توكيلاو. وركزت الأنشطة الأحدث عهداً على صحة الأطفال والنتائج الجنسانية. وقبل إبرام الترتيب المفوض للتعاون، كانت أستراليا تساهم مباشرة في الصندوق الاستئماني الدولي لتوكيلاو (8,8 ملايين دولار أسترالي في الفترة 2004-2015) الذي لا يزال يدعم استقرار توكيلاو الاقتصادي وأمنها المالي. وإدراكاً من أستراليا للتحديات البالغة التي تواجه توكيلاو بسبب بعدها عن جزر المحيط الهادئ المجاورة وعدم اتصالها بخطوط للنقل الجوي، عملت مع نيوزيلندا لتيسير ربط توكيلاو بمنطقة المحيط الهادئ. ومما قامت به في هذا الصدد تيسير حضور قادة توكيلاو المناسبات الإقليمية، بما فيها مناسبات جماعة المحيط الهادئ ووكالة مصائد الأسماك لمنندى جزر المحيط الهادئ، ودعوة ممثلي توكيلاو للمشاركة في المبادرات والاجتماعات الإقليمية التي تقودها أستراليا على أساس تمويل مشاركتهم (غير أن بعد المسافة ونقص الموظفين غالباً ما يمنعان توكيلاو في الواقع من استغلال هذه العروض). وتدعم أستراليا تعزيز القيادة النسائية في توكيلاو، بطرق منها عقد مؤتمر قمة وطني للمرأة، وتيسير حضور ممثلات توكيلاو مؤتمر "نساء المحيط الهادئ في مواقع السلطة" في عام 2019. وفي إطار التحضير لانتخابات عام 2019 في توكيلاو، قامت اللجنة الانتخابية الأسترالية بأنشطة لبناء القدرات بالاشتراك مع المكتب الانتخابي في توكيلاو، وقدمت مواد داعمة.

كاليدونيا الجديدة وبولينيزيا الفرنسية

تتمتع أستراليا بعلاقات قوية مع الحكومتين المستقلتين لكاليدونيا الجديدة وبولينيزيا الفرنسية، ومع الجمهورية الفرنسية، وتعمل معها بشكل وثيق على مجموعة من القضايا الإقليمية. وسعت أستراليا في الآونة الأخيرة، في إطار برنامج تعزيز منطقة المحيط الهادئ، إلى زيادة تعاملها مع هذين الإقليمين على الصعيد الثنائي، بطرق منها تعزيز الروابط التجارية والاستثمارية والروابط بين الشعوب. وأيدت أستراليا اتفاق نومييا لعام 1998 الذي وقعه قادة فرنسا وكاليدونيا الجديدة والذي يحدد خريطة الطريق لإنهاء الاستعمار في كاليدونيا الجديدة ويمنح سكان كاليدونيا الجديدة الحق في تقرير مصيرهم. ورحبت أستراليا ودول أخرى

من منتدى جزر المحيط الهادئ بالنجاح في تنظيم استفتاء كاليديونيا الجديدة بشأن الاستقلال الذي عقد في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، وبالتدابير التي اتخذتها حكومة فرنسا لضمان شفافيته. ونشير، على سبيل المثال، إلى حضور مراقبين من الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ في الفترة التي سبقت الاستفتاء وخلالها. وأيدت أستراليا قبول كاليديونيا الجديدة وبولينيزيا الفرنسية كعضوين كاملي العضوية في منتدى جزر المحيط الهادئ في عام 2017، وزيادة تعاملهما مع منطقة المحيط الهادئ. واعترافاً بازدياد تعامل بولينيزيا الفرنسية مع أستراليا ومنطقة المحيط الهادئ، ستفتتح أستراليا مقراً دبلوماسياً جديداً في بولينيزيا الفرنسية في أوائل عام 2021. ورحبت أستراليا بتعيين حكومة كاليديونيا الجديدة ممثلين دبلوماسيين لدى أستراليا وبلدان أخرى من بلدان المحيط الهادئ في عام 2018، فذلك يعزز تعامل كاليديونيا الجديدة سياسياً واقتصادياً وثقافياً مع منطقة المحيط الهادئ، وساعدت أستراليا حكومة هذا الإقليم بتقديمها تدريباً دبلوماسياً لهؤلاء الممثلين في الأكاديمية الدبلوماسية التابعة لوزارة الخارجية والتجارة.

إندونيسيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[11 أيار/مايو 2020]

تؤكد إندونيسيا مجدداً دعمها لتنفيذ خطة عمل العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، على النحو الذي دعت إليه الجمعية العامة في قرارها 119/65 المؤرخ 10 كانون الأول/ديسمبر 2010، من أجل القضاء على ما تبقى من استعمار. وإندونيسيا، بوصفها المُبَادِرَة بقرار الجمعية العامة 1514 (د-15) التاريخي وبوصفها من مقدّميه، تواصل المشاركة بنشاط في أعمال اللجنة الخاصة. ومن أشكال هذه المشاركة مشاركتها على نحو تام في الحلقات الدراسية الإقليمية السنوية لمنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وشاركت إندونيسيا أيضاً خلال العقد الماضي في إيفاد بعثات زائرة للجنة الخاصة إلى كاليديونيا الجديدة (2018) ومونتسيرات (2019). وأحيل إلى إندونيسيا أيضاً استضافة الحلقة الدراسية الإقليمية التالية للمحيط الهادئ، لكن تعيّن للأسف تأجيلها بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

ولا تزال إندونيسيا تعتقد أنه ينبغي تناول المهام المتعلقة بالأقاليم التي لا تزال غير متمتعة بالحكم الذاتي من خلال إيجاد حلول خاصة تتناسب مع ما يبرز من مشاكل وظروف محددة. وإذ تدرك إندونيسيا بأنه لا توجد حالتان متشابهتان من إنهاء الاستعمار لأن الظروف التاريخية والوقائع تختلف، ترى أن هناك حاجة إلى المرونة والحكمة في أعمال حق تقرير المصير في هذه الأقاليم وفقاً للقرارين 1514 (د-15)، و 1541 (د-15). وفي هذا السياق، تلتزم إندونيسيا بدعم الدور المنوط باللجنة الخاصة تمسحياً مع ولايتها المتمثلة في دعم عملية إنهاء الاستعمار على نحو سلمي يحفظ الكرامة. وإنجاز هذه المهمة يتطلب الدعم من جميع الجهات المعنية المنخرطة في هذه العملية، أي الدول القائمة بالإدارة، والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، والدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة.

ومن هذا المنطلق، وفي إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، أنجزت إندونيسيا برامج للمساعدة التقنية لدعم التنمية الاقتصادية للمجتمع المحلي في كاليديونيا الجديدة، وبرامج اجتماعية وثقافية لتعزيز التواصل بين الشعوب.

وأخيراً، فإن إندونيسيا على ثقة تامة بأن المضي في هذا الصدد بروح من التعاون والتراضي سيمكّن من تسوية المسائل المتبقية المتعلقة بإنهاء الاستعمار بطريقة مثمرة وناجعة. وفي سبيل هذا الهدف النبيل، فإن إندونيسيا تقدم دعمها التام بوصفها من الأعضاء المؤسسين للجنة الخاصة.

نيوزيلندا

[الأصل: بالإنكليزية]

[15 أيار/مايو 2020]

نيوزيلندا هي الدولة القائمة بالإدارة في توكيلاو وهي تدعم بهذه الصفة العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار. وقد قدمت نيوزيلندا سنوياً معلومات عن أنشطتها في هذا الصدد منذ بداية العقد، تماشياً مع التزاماتها بمقتضى المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة.

ومنذ تقريرنا السابق، أحرزت توكيلاو تقدماً نحو تولّي حكم نفسها وتحقيق التنمية المستدامة والتخفيف من آثار تغير المناخ. وللاطلاع على مزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى التقارير السنوية المقدمة من نيوزيلندا إلى الأمم المتحدة.

ويقوم الحكم في توكيلاو على البيان المشترك بشأن مبادئ الشراكة بين توكيلاو ونيوزيلندا. وتحدد هذه الوثيقة حقوق والتزامات كل طرف وترسي أرضية متينة لمزيد من التطور الدستوري والسياسي لتوكيلاو. وما زال أبناء توكيلاو يعدّون من مواطني نيوزيلندا.

ويفوض حاكم الإقليم سلطاته للمجالس القروية الثلاثة في توكيلاو التي تفوض المسؤولية بدورها إلى هيئة "الفونو" العامة (برلمان توكيلاو) في مجالات محددة تحتاج لأن تُتناول وطنياً. ويتألف المجلس الدائم للحكم (أو مجلس الوزراء) الذي يقوده "أولو أو توكيلاو" (الزعيم الفخري لتوكيلاو) من زعماء القرى الثلاث، ويعمل كل عضو من أعضاء هذا المجلس كوزير مشرف في توكيلاو على إدارة الخدمات العامة التي تخصه.

وقد تواصل تطور توكيلاو الدستوري وتزايدت تجربتها في تولّي حكم نفسها على مدى الأعوام السبعة عشر الماضية. وأجري استفتاءان في عامي 2006 و 2007 سُئل فيهما أبناء توكيلاو ما إذا كانوا يريدون أن يتمتعوا بالحكم الذاتي في إطار ارتباط حرّ بنيوزيلندا، ولكن الأغلبية المطلوبة لهذا التغيير لم تتحقق في كلا الاستفتاءين بفارق بسيط. وتواصلت الشراكة بين توكيلاو ونيوزيلندا وتزايدت منذئذ، وأي استفتاءات أخرى بشأن الوضع الدستوري لتوكيلاو ستجرى بناء على رغبة حكومة توكيلاو وشعبها.

ودعمت نيوزيلندا، ولا تزال تدعم، تعزّز تولّي توكيلاو حكم نفسها من حيث المدى والنوعية. وأصبح الوزراء والموظفون الحكوميون في توكيلاو مسؤولين عن جميع الشؤون الداخلية لتوكيلاو على الصعيد الوطني (بينما المسؤولية على الصعيد المحلي هي في أيدي مجالس الشيوخ القروية). وتدعم نيوزيلندا الميزانية وبرنامجاً إنمائياً هاماً، وتقدم المشورة عند الطلب، وتمنح التمويل لتمكين حكومة توكيلاو من تعيين مستشارين متخصصين. وسيشهد العام المقبل إنجاز عمل هام لمواصلة تعزيز المؤسسات القانونية ونظام العدالة في توكيلاو.

كما أن الشراكة بين توكيلاو ونيوزيلندا كانت مفيدة في تحسين نوعية الخدمات العامة في توكيلاو. وعملت الحكومتان معاً على نحو وثيق لتحسين خدمات النقل والكهرباء والصحة والتعليم في توكيلاو،

وستستمر هذه الجهود في المستقبل. وجارٍ كذلك العمل مع مسؤولي الخدمات العامة الأساسية في توكيلاو لزيادة تحسين إدارتها.

وظلت البنية التحتية محور تركيز الجهود التي بذلتها نيوزيلندا وتوكيلاو على مدى العقد الماضي بما أن تحسين اتصال توكيلاو بالعالم الخارجي يدعم قدرتها على تولي حكم نفسها. ومما ركّز عليه بوجه خاص الخطوط البحرية الحيوية لتوكيلاو (حيث لا توجد خدمات جوية فيها) بعد اقتناء سفن جديدة لنقل الركاب والبضائع ومركب جديد للتنقل بين الجزر المرجانية، إضافة إلى إدخال تحسينات كبيرة على أرصفة الموانئ وممرات الشعاب في توكيلاو. وفيما يتعلق بالمستقبل، تهدف توكيلاو ونيوزيلندا إلى توفير إمكانيات جد معززة للاتصال بالإنترنت (من خلال كابل فائق السرعة وتحسين البنية التحتية في الجزر المرجانية) بحلول نهاية العام، وهما يعملان معا لتزويد توكيلاو بخدمات جوية مستقبلاً.

ولزيادة تعزيز الحوكمة في توكيلاو، عملت توكيلاو ونيوزيلندا على ضمان أن تكون مالياتها العامة قائمة على أساس سليم ومستدام. وحدث تطوران هامان في العقدين الماضيين هما إنشاء الصندوق الاستثماري الدولي لتوكيلاو، الذي يبلغ رصيده الآن قرابة 100 مليون دولار نيوزيلندي، وتسليم توكيلاو الإيرادات الهامة التي تدفع سنوياً مقابل الترخيص بالصيد التجاري في منطقتها الاقتصادية الخاصة. وتبلغ إيرادات الصيد حالياً نحو 21 مليون دولار نيوزيلندي سنوياً. وتتضاف هذه الإيرادات إلى مساهمات نيوزيلندا الكبيرة في الميزانية الأساسية لتوكيلاو.

وتغير المناخ من التحديات الأشد جساماً التي تواجهها توكيلاو. فهناك خطر وشيك يحرق بها لكونها سلسلة جزرية نائية لا تتجاوز أعلى نقطة فيها 5 أمتار فوق مستوى سطح البحر. وتعمل توكيلاو ونيوزيلندا معاً على اتخاذ تدابير للتخفيف من آثار تغير المناخ في توكيلاو وبناء قدرتها على الصمود. وتحرص نيوزيلندا أيضاً على أن يُستمع إلى توكيلاو في المحافل الدولية (مثل مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ) بشأن هذه المسائل.

وأعدّ هذا التقرير في ظل خلفية جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وقد عملت نيوزيلندا وتوكيلاو معاً على نحو وثيق لضمان استعداد توكيلاو جيداً لهذه الجائحة، وذلك عن طريق إغلاق حدود توكيلاو أمام حركة الأشخاص، ومراقبة مخزونات من الإمدادات الأساسية تحسباً لوقوع ضغط على سلاسل الإمداد، وتقديم الدعم الإضافي (سواء في شكل معدات أو مشورة متخصصة) للمنظومة الصحية في توكيلاو. ومما تمّ في إطار تقديم المشورة الحرص على أن يكون لمدير الصحة في توكيلاو سبيل للاتصال المباشر بكبار الأخصائيين والمستشارين في وزارة الصحة النيوزيلندية.

وأياً كان مسار الحكم الذي تختاره توكيلاو لنفسها في المستقبل، فإن نيوزيلندا على استعداد لمواصلة دعمها بروح من الشراكة. وقد تجلت هذه الروح وتعززت في عام 2019 عندما قامت رئيسة وزراء نيوزيلندا جاسيندا آردن بزيارة رسمية إلى جزر توكيلاو المرجانية. ومن الزيارات الرسمية الأخرى الحديثة العهد لتوكيلاو الزيارة التي قام بها في عام 2018 الوزير في حكومة نيوزيلندا كريس فافوي الذي يعود أصله إلى توكيلاو.

وتود حكومتا نيوزيلندا وتوكيلاو أن تشكرا الأمم المتحدة ومؤسساتها، ولا سيما منظمة الصحة العالمية، على دعمها المستمر لتوكيلاو. ولم يسبق لهذا الدعم أن بلغ من الأهمية ما بلغه حالياً في ظل جائحة كوفيد-19.

المرفق الثاني

الردود الواردة من هيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

1 - خلال العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، شاركت الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة البحر الكاريبي، التي تشمل أنغويلا وبرمودا وجزر تركس وكايكوس وجزر فرجن البريطانية وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة وجزر كايمان ومونتسيرات، مشاركة منتظمة في الأنشطة والاجتماعات المتنوعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي كأعضاء منتسبين. وخلال العقد الدولي الثالث، أصبحت برمودا عضوا منتسبا، وذلك في عام 2012 بالتحديد.

2 - ويُنذِر قصارى الجهد لإدماج واستيعاب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في برنامج أعمال اللجنة، ولا سيما أعمال المقرر دون الإقليمي للجنة المعني بمنطقة البحر الكاريبي. وأولي الاهتمام على سبيل الأولوية لتلبية الاحتياجات المرتبطة بهشاشة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي تجاه الكوارث، والجهود التي تبذلها هذه الأقاليم من أجل تحقيق التنمية الوطنية ضمن الأطر المعنية من خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وبرنامج العمل المتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا). ولا تزال الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة البحر الكاريبي تواجه تحديات إنمائية مماثلة لتلك التي تواجهها بلدان هذه المنطقة دون الإقليمية ككل بسبب هشاشتها المتفردة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا تجاه الصدمات الخارجية، وارتفاع مستويات مديونيته، وضيق هامش تصرفها في المجال المالي، وارتفاع احتمالات تأثرها بتغير المناخ والظواهر الجوية الشديدة.

دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر

3 - تركّز الدعم المقدم من اللجنة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة البحر الكاريبي، في المقام الأول، على تنمية القدرات والمساعدة التقنية في إطار خطة عام 2030، من خلال المشاركة في المناسبات التي تدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ومن أهم هذه المناسبات مؤتمر التعلم المعني بتنفيذ خطة عام 2030 في منطقة البحر الكاريبي الذي عقد في بورت أوف سببين في عام 2019 واشتركت في عقده اللجنة ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة. وقد أتاح فرصة قيمة لبلدان وأقاليم منطقة البحر الكاريبي لمناقشة التحديات المشتركة التي تواجهها وإيجاد حلول لتحقيق التنمية المستدامة. وأتاح المؤتمر أيضا منصة لتبادل المعلومات عما يوجد من آليات وممارسات جيدة فيما يتعلق بجهود التخطيط والرصد والتقييم والتمويل التي تصب في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وشاركت أنغويلا وجزر تركس وكايكوس وجزر فرجن البريطانية ومونتسيرات مشاركة فعالة في هذا المؤتمر. واستفادت جزر فرجن البريطانية أيضا من مشاريع جارية للجنة في إطار التعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وهي ممولة بدعم من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية، وتهدف إلى إعداد خطة إنمائية وطنية جديدة وهي الخطة الوطنية للتنمية المستدامة لجزر فرجن البريطانية. وتؤدي اللجنة الاهتمام كذلك لتعزيز القدرات الوطنية في مجال إنتاج ونشر الإحصاءات الرسمية من أجل تعزيز قدرة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصد هذا التنفيذ بهدف

قياس التقدم المحرز فيه. واستفادت أنغويلا وبرمودا وجزر فرجن البريطانية وجزر كايمان ومونتسيرات من حلقة العمل الإقليمية التي كان موضوعها تعزيز القدرات الإحصائية لأغراض التعدادات وأهداف التنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي، والتي نظمت بالاشتراك بين اللجنة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وأمانة الجماعة الكاريبية في جامايكا في نيسان/أبريل 2019.

تقييمات الكوارث والتدريب

4 - ساعدت اللجنة أنغويلا وجزر تركس وكايكوس وجزر فرجن البريطانية في تقييم الأضرار والخسائر في أعقاب إعصاري إيرما وماريا في عام 2017. وتم تقييم الآثار والانعكاسات من حيث الأضرار المادية والخسائر في المداخل الاقتصادية وتعطل الخدمات الاجتماعية، وغيرها من التكاليف المتكبدة. وواصلت اللجنة أيضا توفير التدريب في مجال تقييم الأضرار والخسائر وإدارة مخاطر الكوارث بهدف بناء القدرات المحلية في هذه الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لإدراج عناصر الوقاية والتقدير والحد من المخاطر في خططها للاستثمار العام وبرامجها للتنمية المستدامة. وعقدت اللجنة حلقات عمل تدريبية بشأن ذلك في أنغويلا في عام 2018 وفي جزر تركس وكايكوس في عام 2019.

تيسير المشاركة في المؤتمرات والمنتديات الإقليمية والعالمية

5 - يُبذل قصارى الجهد لدعم مشاركة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي من منطقة البحر الكاريبي في المنتديات الإقليمية والعالمية من أجل إسماع صوتها. فعلى الصعيد الإقليمي، تُدعى جميع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي إلى المشاركة في أعمال الهيئات الحكومية الدولية البالغ عددها 11 هيئة التي تدعو اللجنة إلى عقد اجتماعاتها وتعمل بمثابة أمانتها. وتشكل هذه الهيئات منتديات لأصحاب المصلحة المتعددين ليتحاورا بشأن السياسات عند تدارسهم مختلف قضايا السياسات العامة في المنطقة، وهي تسهل التعاون فيما بين البلدان والأقاليم، وتعرّف بالمواقف الإقليمية مع إدماج مراعاة الخصائص التي تتميز بها المنطقة دون الإقليمية في ولاياتها.

6 - وشارك الأعضاء المنتسبون في اللجنة في عدد من الاجتماعات الإقليمية. فعلى سبيل المثال، حضرت أنغويلا وجزر فرجن البريطانية ومونتسيرات الاجتماع الخامس من اجتماعات المائدة المستديرة بشأن تنمية منطقة البحر الكاريبي، والدورة السابعة والعشرين للجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي التي عقدت في سانت لوسيا في نيسان/أبريل 2018، وشاركت جزر تركس وكايكوس في الاجتماع التاسع عشر للجنة الرصد التابعة للجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي الذي عقد في بورت أوف سبين في أيار/مايو 2019. وشاركت جزر فرجن البريطانية في الاجتماع السابع عشر للمجلس الإقليمي للتخطيط لمعهد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي التابع للجنة الذي عقد في مونتيفيديو في آب/أغسطس 2019، وتمثلت مشاركتها في عرض التحديات المُواجهة في التخطيط بعد الكوارث. وشاركت أنغويلا وجزر فرجن البريطانية في الدورة الثالثة للمؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي عقد في المكسيك في تشرين الأول/أكتوبر 2019، وانتُخبت جزر فرجن البريطانية لتكون من بين رؤساء هذا المؤتمر. وساهمت مونتسيرات في الاجتماع العاشر لمؤتمر اللجنة الإحصائي للأمريكتين الذي عُقد في شيلي في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وتمثلت مشاركتها في تقديم معلومات بشأن أهمية استخدام منهجية للمقابلات الشخصية بمساعدة الحاسوب لجمع البيانات اللازمة للتعدادات.

7 - ونظمت اللجنة في الآونة الأخيرة، في سياق مواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، سلسلة من الحوارات على الإنترنت بشأن آثار الجائحة مع وزراء ومسؤولين رفيعي مستوى مكلفين بشؤون الإحصاءات والشؤون الاجتماعية والمساواة بين الجنسين والتمويل بهدف تعزيز التعلم من الأقران وتبادل الخبرات، وشاركت أنغويلا وجزر تركس وكايكوس وجزر فرجن البريطانية وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة وجزر كايمان ومونتسيرات مشاركة فعليه فيها وقدمت معلومات عن التدابير المتخذة لمعالجة الآثار المتعددة الجوانب لهذه الأزمة التي لم يسبق لها مثيل.

8 - وتيسر اللجنة مشاركة الأقاليم على الصعيد العالمي أيضا. فعلى سبيل المثال، دُعيت جميع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة البحر الكاريبي إلى تقديم معلومات محدثة عن الإجراءات المتخذة في سياق استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى لمسار ساموا، وقامت جزر كايمان بذلك عند حضورها الاجتماع التحضيري الأقليمي لاستعراض منتصف المدة الذي عقد في ساموا في تشرين الثاني/نوفمبر 2018. ويسرت اللجنة كذلك إجراء استعراض على صعيد منطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية لتوافق آراء مونتيفيديو بشأن السكان والتنمية وإعلان لشبونة بشأن سياسات وبرامج الشباب، وذلك في غيانا في حزيران/يونيه 2018، وشاركت أنغويلا وجزر فرجن البريطانية ومونتسيرات مشاركة فعليه في هذا الاستعراض. وشاركت أنغويلا وجزر تركس وكايكوس وجزر فرجن البريطانية وجزر كايمان في الاجتماع التحضيري دون الإقليمي للدورة الرابعة عشرة للمؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي عقد في حزيران/يونيه 2019 وكان فرصة هامة لتبادل الآراء بشأن التقارير الوطنية المقدمة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ منهاج عمل بيجين بعد مرور 25 عاما على اعتماده، وقد قدمت بعض تلك البلدان تقاريرها الوطنية في هذا الصدد خلال هذا الاجتماع.

دعم الأبحاث وتحليل البيانات

9 - تواصل اللجنة بذل قصارى جهدها لتلبية طلبات الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بإدراج المزيد من البيانات عنها في المنشورات الرئيسية للجنة ومراقبتها. وقد أدرجت بيانات الأداء الاقتصادي لأنغويلا ومونتسيرات في المنشورين السنويين المعنويين "الدراسة الاستقصائية الاقتصادية لمنطقة البحر الكاريبي" و "لمحة عامة أولية عن اقتصادات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي". ويتضمن المنشوران اللذان أصدرتهما اللجنة مؤخرا، والمعنويان "استعراض التشريعات الإحصائية الوطنية في منطقة البحر الكاريبي فيما يتعلق بمبادئ الأمم المتحدة الأساسية للإحصاءات الرسمية"، و "تعميم مراعاة المنظور الجنساني في التخطيط الوطني للتنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي"، معلومات عن أنغويلا وبرمودا وجزر تركس وكايكوس وجزر فرجن البريطانية وجزر كايمان ومونتسيرات، بينما يتضمن منشور آخر معنون "التخطيط للتنمية الإقليمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي" معلومات عن جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. وتُجمع المعلومات عن أنغويلا وجزر فرجن البريطانية ومونتسيرات في مرصد اللجنة المعني بالمساواة بين الجنسين. ويتواصل بذل الجهود من أجل توسيع هذه التغطية لتشمل دراسات ومنشورات ومراسد أخرى.

10 - وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من الدعوات إلى أن تواصل منظومة الأمم المتحدة دعم الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، فقط ظلت الموارد المتاحة لمساعدة الأقاليم محدودة للغاية. ولذلك ينبغي بذل قصارى الجهد لتقديم المزيد من الدعم لإنمائها وبناء قدرتها على الصمود إذا كنا حقا نريد "ألا نترك أحدا خلف الركب".